تقرير حول:

التحديات والعراقيل التي تواجه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء خلال الاستجابة الإنسانية أثناء الحرب على غزة (2023-2024)

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza

حقوق الطبع والنشر © مركز شؤون المرأة - غزة ، 2024. جميع الحقوق محفوظة.

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza

تقرير حول:
التحديات والعراقيل التي تواجه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء خلال الاستجابة الإنسانية أثناء الحرب على غزة (2023-2024)

2024

المحتويات:

تقديم 3

الخلفية والسياق 3

أهداف التقرير 5

المنهجية 5

التحديات والعراقيل 5

تحديات تتعلق بأماكن العمل 6

تحديات تتعلق بطواقم العمل (الموارد البشرية) 7

تحديات الحركة والتنقل 10

صعوبة الاتصال والتواصل 11

تحديات تتعلق بالجهات الرسمية 11

تحديات التمويل 12

مشاركة محدودة في المجموعات العنقودية 13

تحديات الأمن والسلامة 13

تحديات تتعلق بتدخلات المنظمات 13

تحديات تتعلق بالسيولة 14

التوصيات 15

التحديات والعراقيل التي تواجه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء خلال الاستجابة الإنسانية أثناء الحرب على غزة (2023-2024)

تقديم:

يســـــعى هذا التقرير إلى الوقوف على أهم التحديات والعراقيل التي تواجهه المنظمات النســـوية الحقوقية والتي تقودها نســـــاء في قطاع غزة، بهدف خلق بيئة تمكينية لهذه المنظمات وتعزيز دورها ودعم مشاركتها وقيادتها بشـكل أفضـل في الاستجابة الإنسـانية أثناء الحرب على غزة (٢٠٢٣_٢٠٢٤)

تم إجراء هذا التقرير من قبل مركز شؤون المرأة، ضـمن مشروع " تعزيز المشاركة الفاعلة وصنع القرار للنساء في عمليات الحد من/منع الصـراعات في قطاع غزة"، ليكون بمثابة وثيقة مرجعية تسلط الضوء على التحديات التي تواجه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء من أجل تعزيز دورها القيادي ومشاركتها في الاستجابة خلال الحـروب والنـزاعات وادماج النوع الاجتماعـي فـي التدخلات الإنسـانية، والذي يدعم بدوره توطين العمل الإنسـاني. المشـروع بدعم وشراكة مع صندوق المرأة للســـلام والعمل الإنســـاني& Women's Peace Humanitarian Fund(WPHF).

يتضـــمن هذا التقرير خلفية مختصـــرة عن المنظمات النســـوية الحقوقية والتي تقودها نســـاء كأحد مكونات المجتمع المدنـــي، والحديث عن أهم التحديات التـــي تواجه هذه المنظمات، بما فيها الأضـــــرار المتعلقة بالمباني وممتلكات المنظمة، وأيضـــا الصـــعوبات والعراقيل التي تواجه العاملين/ات فيها، ومن ثم تقديم مجموعة من التوصـــيات التي من شـــأنها تعزيز دور القيادي لها.

وبهذا الخصـــوص نتوجه بالشـــكر والتقدير لجميع المنظمات النســـوية والتي تقودها نســـاء على دورهم الفاعل وســـرعة اســـتجابتهم خلال الحرب على غزة، ونخص بالشـــكر ممثلات المنظمات التي أعطتها جزءًا من وقتها للحديث معها والإدلاء برئيها.

الخلفية والسياق:

استمر القصـف الإسرائيلي على قطاع غزة من الجو والبر والبحـر فـي معظم أنحاء قطاع غـزة، مما أدى إلـى وقوع المزيد من الضحايا المدنيين والتشـريد وتدمير المنازل والبنية التحتية المدنية وأدى إلى كارثة إنســـانية. منذ الســـابع من تشـــرين الأول، نزح ما يصـــل إلى 2 مليون شخص (أو أكثر من 90٪ من السـكان) في مختلف أنحاء قطاع غزة، نصـفهم من الإناث، حيث يتم إجبار العائلات على الانتقال بشـكل متكرر بحثا عن الأمان [1].. وتضـطر العائلات إلى التنقل مرارًا وتكرارًا بحثًا عن الأمان .

تعرب المفوضية السـامية لحقوق الإنسـان (٢٠٢٤) عن قلقها العميق إزاء تأثير العمليات العسـكرية الإسرائيلية المتصـــــاعدة في غزة على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، فضلًا عن التهديدات المستمرة والترهيب الذي تواجهه هذه المنظمات من إسرائيل. في غزة، قُتل أو جُـرح أو اعتقل العديد من موظفـي المنظمات غيـر الحكومية المحلية، كما نـزح العديد من الموظفين عدة مرات، بما في ذلك خارج القطاع منذ ٧ أكتوبر/تشـــرين الأول ٢٠٢٣. وإلى جانب بقية الســـــكان في غزة، تم تهجير موظفي/ات منظمات المجتمع المدني لقد فقدوا أفرادًا من عائلاتهم وأصـــدقائهم ومجتمعاتهم. إنهم يحاولون الاســـــتمرار في العمل، في مواجهة تحديات هائلة، مع تدمير إســـرائيل لجزء كبير من البنية التحتية المادية لمنظماتهم، بما في ذلك مكاتبهم وأصولهم.

تلعب منظمات المجتمع المدني في غزة دورًا حاسـمًا في توفير الخدمات الأساسية للسـكان، وتتمتع بتاريخ طويل من الخدمة في المجتمع الفلســطيني، يعود تاريخه إلى نكبة عام ١٩٤٨ والاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. وفي غياب حكومة فاعلة، تدخلت منظمات المجتمع المدنـــي لتوفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية. وحتى بعد إنشـــــاء الســـــلطة الفلسطينية، واصلت منظمات المجتمع المدني لعب دور حيوي في ســد الثغرات في تقديم الخدمات واســتكمال جهود الســلطة الفلســطينية. وقد أصبح هذا الدور أكثر أهمية منذ الانقســـام الداخلي الفلســـطيني في عام ٢٠٠٧، والذي أدى إلى تقســيم الأراضي الفلســطينية بحكم الأمر الواقع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة [2]

١. جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٢. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ٢٠٢٢. رقم ٢٣، رام الله _فلسطين."

٢. Initial Rapid Assessment of CSOs in The Gaza Strip, PNGO, June,2024

تساهم المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء في جهود التنسيق والاستجابة الإنسانية العاجلة بطرق ملموسة وفاعلة، حيث يقدمون دعمًا محوريًا في مجالات المساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحماية، والمأوى، وإعادة الإدماج، والمساعدات النقدية، وسبل العيش. وهم يقومون بذلك من خلال قاعدتهم الواسعة وتواصلهم على نطاق واسع مع المجتمعات المحلية، مما يمكنهم من الوصول إلى المجموعات الأكثر تهميشاً، بمن فيهم النساء ذوات الإعاقة[3]. كما تعمل هذه المنظمات على ضمان أن تسترشد استراتيجيات التخطيط والاستجابة الإنسانية بأصوات الفلسطينيين بمن فيهم النساء والفتيات، ومراعاة منظور النوع الاجتماعي[4].

كشفت شبكة المنظمات الأهلية عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية والموارد البشرية والقدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني، فقد أدى العدوان الإسرائيلي إلى تدمير المكاتب والمرافق والمعدات، مما تسبب في اضطرابات كبيرة في تقديم الخدمات والتحديات التشغيلية، كما فقدت العديد من المنظمات موظفين ومتطوعين وأعضاء مجلس إدارة، وقد تأثرت الموارد المالية بشكل كبير، كما تكافح العديد من المنظمات لتأمين التمويل والحفاظ على العمليات[5].

وأظهر تقرير حديث صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة[6] أن ٨٩٪ من منظمات العمل النسوية التي شملتها الدراسة قد تعرضت لأضرار لحقت بمكاتبها في غزة، مما أضر بقدراتها التشغيلية وخدماتها على المدى المتوسط إلى الطويل. ومن بين هؤلاء، تعرض ٣٥٪ منها لأضرار كاملة لجميع مكاتبهم. ووفقًا للمسح، تمكنت ٥٦٪ من مواصلة العمل بكامل طاقتها من حيث الموظفين، في حين أن ٤٠٪ تعمل بقدرة جزئية - وتواجه نقصاً في الموظفين. كما تشير هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٤) إلى أن ٨٣٪ من المنظمات النسائية التي شملها الاستطلاع في قطاع غزة أعادت برمجة جهودها وأصبحت عاملة جزئيًا على الأقل، مع التركيز بشكل أساسي على الاستجابة لحالات الطوارئ. وقد أبلغت جميع المنظمات التي شملتها الدراسة عن مخاوفها بشأن السلامة الجسدية لموظفيها، حيث قال ٧٦٪ منهم أنهم قلقون "إلى حد كبير". كما يشعر ٨٤٪ منهم بالقلق إزاء الصحة النفسية لموظفيهم وسلامتهم[7].

هذا التقرير يركز بشكل خاص على التحديات والصعوبات التي تواجه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء في قطاع غزة بشكل خاص.

٣. المنظمات التي تقودها النساء الفلسطينيات يجب أن تكون في طليعة الاستجابة الإنسانية في غزة والضفة الغربية، بيان صحفي صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يونيو ٢٠٢٤.

٤. UNWomen Gender Alert – June 2024

٥. Initial Rapid Assessment of CSOS in Gaza Strip. PNGO, MAY, 2024

٦. UNWomen Gender Alert – June 2024

٧. UNWomen Gender Alert – June 2024

أهداف التقرير:

١. فهم التحديات والعراقيل التي تواجه عمل المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء خلال الحرب على غزة.

٢. الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه العاملين/ات في المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء.

٣. تقديم توصيات إلى أصحاب العلاقة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة حول كيفية تعزيز دور المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء ومشاركتها في الاستجابة الإنسانية.

المنهجية:

استخدم التقرير المنهج الكيفي، مع التركيز بشكل أساسي على التحديات والعراقيل التي تواجه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء خلال الحرب على غزة، وقدراتها الحالية في الاستجابة للأزمة. تم جمع البيانات النوعية من خلال إجراء مقابلات مع عدد من ممثلات المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء، ومناقشات داخل مجموعة العمل المركزة مع عاملات في المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء. بالإضافة إلى مراجعة الأبحاث والتقارير التي صدرت عن منظمات دولية أو محلية.

تم اجراء مقابلات مع ممثلات المنظمات التالية وجهًا لوجه ومن خلال مكالمة جوال أو واتس أب أو من خلال الاجابة على الأسئلة المقترحة بشكل مكتوب أوعبر تسجيل صوتي: مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، جمعية الثقافة والفكر الحر، جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل، جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل، مركز البرامج النسائية رفح، جمعية الدراسات النسوية الفلسطينية، وملتقى إعلاميات الجنوب، جمعية العطاء، ومركز شؤون المرأة.

تنظيم مجموعة نقاش مركزة، مع (٧) موظفات عاملات في مجالات مختلفة لدى المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء.

تنظيم لقاء تشاوري عبر تقنية زوم لمناقشة أهم نتائج التقرير مع مجموعة من ممثلات المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء، وأخذ توصياتهن.

التحديات والعراقيل:

تواجه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء العديد من التحديات والعراقيل التي تؤثر على قدرتها التشغيلية وتعيق استمرار قيامها بدورها بالشكل الذي اعتادت عليه قبل الـ ٧ أكتوبر. تواصلنا مع عدد من المنظمات النسوية الحقوقية والمنظمات التي تقودها نساء لسماع أصواتهن والوقوف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه عملهن خلال الحرب على غزة (٢٠٢٣_٢٠٢٤)، وقد تمكنا من حصر مجموعة من التحديات والعراقيل حتى تاريخ اصدار هذا التقرير.

تحديات تتعلق بأماكن العمل:

تعرضت مقرات عدد كبير من المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء للتدمير بشكل كامل أو جزئي من خلال استهدافها بشكل مباشر أو نتيجة لاستهداف العمارات والأبراج التي تتواجد فيها هذه المقرات، أو بسبب قصف أهداف مجاورة. هذه المقرات التي كانت تستخدمها المنظمات كمراكز تشغيلية لتقديم خدماتها وأداء رسالتها في المجتمع.

أيضاً هناك صعوبة في الوصول إلى مقرات المنظمات التي تضررت بشكل جزئي أو حتى التي لم تتضرر حتى تاريخ انجاز هذا التقرير، فهي تقع في مناطق مصنفة بالخطيرة من قبل الاحتلال، يصعب الوصول اليها، كما تعرض عدد كبير منها للنهب والسرقة، باستثناء المنظمات التي تتواجد في محافظة دير البلح/ المحافظة الوسطي ولم يلحق بها ضرر، وهي قليلة جداً.

الحاق الضرر بمقرات المنظمات لا يتوقف عند تدمير مكاتبها ومقراتها وانما يمتد ليشمل خسارة لإرث المنظمات وتاريخها، فقدان للأصول والأجهزة والمعدات والأوراق والمستندات الإدارية والمالية والتقارير، وغيرها من مقومات العمل والتي بالضرورة غيابها سيؤثر سلباً على قدرات المنظمات التشغيلية وسرعة الاستجابة وخدمة فئاتها بكفاءة وفعالية كما قبل ٧ أكتوبر.

أجبرت المنظمات على استئجار أماكن (مقرات) بديلة للعمل من خلالها، بتكاليف ايجار مرتفعة جداً، أجرة المقر لشهر واحد تساوي أجرة المقر لسنة في الوضع العادي.

المنظمات تحملت تكاليف الإيجار، وتكاليف تأثيث المكان، وتكاليف النقل، وتكاليف تزويد المقرات بالطاقة والانترنت، وتكاليف توفير مستلزمات العمل من أجهزة ومعدات، وأي تكاليف أخري، وللأسف اضطرت إلى تركها أو أخذ جزء منها والبحث عن مكان (مقر) آخر بسبب أوامر الإخلاء، أو بسبب اجتياح المنطقة نفسها كما حدث مع محافظة رفح.

المقرات البديلة التي تعمل من خلالها المنظمات لا تشكل بيئة عمل ملائمة، من حيث المكان، من حيث الاستقلالية والخصوصية، من حيث الأمان، ولا حتى من حيث قربها من أماكن سكن(نزوح) الموظفين/ات. كما يوجد مقرات تجمع بين مكان للعمل ومكان لنزوح عدد من الموظفين/ات.

> * " تم تجهيز مقر للعمل في وسط مدينة رفح منذ بداية العام، وللأسف أجبرنا على تركه تحت القصف. أيضا تم ترك مقرنا في دير البلح بسبب أوامر الإخلاء. النزوح من مكان لمكان متعب، والمقرات الجديدة لا تتوفر فيها الخصوصية وغير ملائمة كثيراً للعمل"[8].

واجهت المنظمات تحديات كبيرة في الوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بها، وخاصة في الأشهر الأولى للحرب، وهذا كان له تأثيره على قدرة المنظمات على التواصل مع فئاتها المستهدفة، مما اضطرها إلى تجميع بيانات ومعلومات حديثة.

٨. مقابلة مع أ اعتماد وشح منسقة قسم الدعم النفسي الاجتماعي في مركز شؤون المرأة غزة.

تحديات تتعلق بطواقم العمل (الموارد البشرية):

لا نبالغ عندما نقول بأنه لا توجد منظمة نسوية حقوقية أو منظمة تقودها نساء في قطاع غزة تعمل بكامل طاقتها البشرية خلال الحرب على غزة.

غالبية موظفي/ات المنظمات الحقوقية النسوية والمنظمات والتي تقودها نساء، هم/ن نزحوا/ن لأكثر من مرة، يتواجدون في أماكن بعيدة عن عائلاتهم/ن أو بعضاً منهم، بعيدة عن الأصدقاء، غير قادرين/ات على التواصل بشكل مستمر معهم، ولو حتى عبر الجوالات او الانترنت، وهذا يخلق توترات في العلاقات، ويتسبب في حدوث ضغوطات نفسية واجتماعية تؤثر على الموظفين/ات وأدائهم ومع ذلك يستمرون بالعمل بسبب شعورهم العالي بالإنسانية، والتعاطف مع الآخرين، والالتزام العميق تجاه خدمة الآخرين، كما يوفر العمل في الخطوط الأمامية فرصة ملموسة للمساعدة وفرصة لإحداث فرق في حياة المتضررين.

فقدت كثير من المنظمات أعضاءً من طواقمها، كما أصيب الكثير منهم بجراح، وهذا بالتأكيد سيترك فراغًا لدى المنظمات وخاصة عندما نتحدث عن الطواقم الإدارية والمسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشاريع والتي تملك الخبرة والمعرفة ويصعب إيجاد بدائل لها وخصوصاً خلال فترة الحرب.

سافر عدد من الموظفين/ات إلى الخارج خلال الحرب هرباً من الموت الذي يلاحق الجميع هنا في غزة، ليمكثوا في جمهورية مصر العربية أو أي بلد عربية أو أجنبية أخرى اعتقادا منهم/ن بأن الحرب ستنتهي بعد بضعة أيام لينتهي بهم الأمر الآن إما موظفين/ات يعملون عن بعد لصالح المنظمة، أو تركوا العمل لدى المنظمات لأسباب خاصة أو بسبب قرارات خاصة بالمنظمات خلال فترة الحرب والتي تمنع استمرار عملهم بالطريقة السابقة (قبل ٧ أكتوبر)، وهذا بالتأكيد خسارة للكفاءات العاملة في المنظمات وتعطيل لعمل المنظمات وتأخير استجابتها الإنسانية وتدخلاتها خلال الحرب، والتأثير سلباً على قدراتها التشغيلية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالكوادر الأساسية للمنظمات وخاصة مدراء هذه المنظمات.

عدد كبير من الموظفين/ات اختبروا/ن الفقدان، والفقدان المتعدد، (زوج/ة، أب، أخ/ت، أم/أب، أصدقاء، زملاء)، وهذا كان ولا زال له تأثيره السلبي على حالتهم النفسية والعاطفية، وقدرتهم على مواصلة العمل.

احدى موظفات مركز شؤون المرأة فقدت ٩ من أقارب الدرجة الأولى لها، وأخرى من مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة فقدت ٦٠ شخص من عائلتها، وغيرهم/ن كثير.

* " نصف الموظفين/ات فقدوا منازلهم بالكامل، جزء منهم تضررت بيوتهم بشكل جزئي. منهم من فقدوا أقاربهم درجة أولى. إحدى الموظفات فقدت ٦٠ شخص من عائلتها، خمس موظفات أجبروا على مغادرة القطاع"[٩].

٩. مقابلة مع الأستاذة زينب الغنيمي، مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة.

عدم توفر حضـــانات ورياض أطفال بســـبب الحرب لاستيعاب الأطفال الصـــغار فيها فترة خروج أمهاتهم للعمل شـكل تحديًا كبيرا لهن وخاصـة اللواتي أنجبن أثناء الحـرب، هؤلاء الأمهات الموظفات كان خـــروجهن للعمل تحدي فـــي حد ذاته، مطلوب منهن من ناحية اقناع من حولهن بضـرورة العمل في هذه الظروف وترك الأطفال، ومن ناحية أخـرى البحث عن من يقدم الـرعاية لأطفالهن

خلال ساعات العمل. هذا كله يضـع الأمهات الموظفات في حالة قلق دائم على أطفالهن والأســـــرة في ظل استمرار القصـــف وعدم وجود مكان آمن، كما يضـــع أســـــرهن في حالة قلق دائم عليهن حتى يعدن من العمل.

النزوح المتكرر للموظفين/ات وعائلاتهم وانشـــغالهم في تدبير أمور وتفاصيل الحياة الصعبة، ويسبب لهم /ن الاجهاد والتعب ويسـتنزف طاقتهم ويؤثر على أدائهن. غالبًا ما لا يتواجد مقر المنظمة في نفس المحافظة التي نـــزح اليها غالبية الموظفين/ات، مما يكلف الموظف/ة جهداً ومالًا للوصـول اليها يوميًا، وخاصـة في ظل نقص وسـائل المواصـلات واللجوء الي الوسـائل التقليدية وازدحام الطرق والشوارع.

يمر الموظفين/ات خلال الحرب بتجارب حياتية صـــعبة ويقومون بمهام ومســـؤوليات عديدة مختلفة عن ذي قبل وأيضـــاً بأدوات وإمكانات بســـيطة تكلفهم وقتا وجهدا وتؤثر على وضعهم/ن النفســـي وتجعلهن في حالة تعب وإنهاك كما تقول أحد الموظفات، وتؤثـر علـى قدراتهن.

> * " أنا منفصـــــلة عن زوجي وأولادي الذكور بسبب النزوح، هم في الشمال وأنا في الجنوب، أنا في حالة خوف وقلق مستمر، قلبي يدق على مدار الساعة[10] "

قامت المنظمات الدولية التي بدأت العمل في قطاع غزة خلال الحـرب وغيـــرها من المنظمات الأممية والدولية الموجودة بتوسـيع عملها، وكثير منها من أخذ بالتنفيذ مباشرة وليس من خلال الشـــركاء المحليين، الأمر الذي تطلب استقطاب عدد كبير من الموظفين/ات من بينهم موظفي/ات المنظمات النسـوية الحقوقية والتي تقودها النســـاء، وتقديم عروض مالية مغرية لهم، وهذا ساهم فـي هجـرة الكفاءات وذوي/ات الخبـرة فـي وقت تعتبـر المنظمات النسـوية والتي تقودها نسـاء في أشد الحاجة لهم، كما أن خروجهم يترك فجوة من الصـعب جسـرها بسرعة.

كثير من هذه المنظمات الدولية لم يجـري تغييـرا يذكـر على رواتب موظفي/ات المشـاريع التي يدعمونها، وعند إجـــراء مقارنة بين الـــرواتب التـــي تدفعها ورواتب موظفي/ات المنظمات المحلية نجد فـرقًا كبيـرا ويجعل المنظمات المحلية غيـــــر قادرة علـــــى الاحتفاظ بالموظفين/ات وخاصة أثناء الحرب.

١٠. أحد الموظفات المشاركات في المجموعة المركزة.

* " هناك عدد من الموظفين/ات تـــركوا لأن المنظمات الدولية أصبحت تنفذ مشـــاريعها مباشرة في الميدان بنفســـها، وتدفع رواتب عالية جدا بالذات للكفاءات. خسرنا بصـراحة كفاءات كثيرة عندنا ســواء إدارية أو فنية. كل المنظمات تعانـــي من ذلك، لأنه مش من المنطق إنه المنظمات الدولية تشـــتغل هي بنفســها، هذه المنظمات ما بتعرف شو ظروف الناس ولا طبيعة التدخلات، بالتالـــي وتأخذ كوادرنا عشان تشتغل."[11]

تشغيل موظفين/ات جدد ليست بالعملية السهلة، سواء من جهة عملية الاستقطاب والتوظيف، وصعوبة الالتزام بجميع الإجـراءات اللازمة، ومن جهة أخـرى نقص عدد المـــتقدمـــين/ات المؤهلـــين للوظائف. كما تواجه المنظمات صـــــــعوبة في العثور على أو الاحتفاظ بموظفين/ات مؤهلين/ات ومتخصـــصـــين/ات في المجالات المطلوبة وقت الحـــــروب والأزمات (الدعم النفسـي الاجتماعي، والقانون، وحقوق الإنسـان، خاصة في المناطق التي تعاني من نزاعات طويلة الأمد.

يتواجد عدد من مجالس إدارة المنظمات النســـــوية والمنظمات التي تقودها نســـاء خارج قطاع غزة، الأمر الذي يعيق عملية اتخاذ القرارات على مســـتوى الإدارة العليا، ويزداد الامر صـعوبة عندما يتعلق الأمر برئيس/ة مجلس الإدارة وأمين/ة الصـــــــندوق، والأشخاص المخولين بالتوقيع. ويمثل غياب مجلس الإدارة خسـارة كبيـرة لهذه المنظمات فـي القيادة والخبـرة، حيث يلعب أعضـاء مجلس الإدارة دورًا حاسمًا في تحديد التوجهات والإشـــــراف على عمليات منظمات المجتمع المدني.[12] الحقيقة رغم هذا التحدي اســـتطاعت المنظمات إيجاد البدائل لتسـهيل عملها بما لا يؤثر على الوضع القانوني لها.

كما تعطل صرف رواتب الموظفين بســـــبب التوترات الأمنية والاضـطرابات المالية التي صـاحبت الحرب على غزة.

وكانت البنوك والمنظمات المالية فـي كثيـر من الأحيان مغلقة أو تعمل بقدرة محدودة، مما يجعل من الصـــعب على منظمات المجتمع المدني الوصـــــول إلى الأموال ودفع رواتب موظفيها في الوقت المحدد. وتســبب هذا التعطيل في دفع الرواتب في حدوث ضـــــائقة مالية للعديد من الموظفين وأسرهم.[13]

١١. مقابلة مع الأستاذة/ بثينة صبح المديرة التنفيذية لجمعية الوفاق لرعاية الأم والطفل في رفح.

١٢. Initial Rapid Assessment of CSOS in Gaza Strip. PNGO, MAY, 2024

١٣. المرجع السابق

تحديات الحركة والتنقل:

يشكل التنقل والحركة واحدة من التحديات التي تواجه عمل المنظمات النسوية والتي تقودها النساء. عدد قليل وقليل جدا من هذه المنظمات من استطاع الحصول على وقود من خلال شركائها من المنظمات الدولية والأممية.

تجد المنظمات صعوبة في تأمين احتياجات النقل لموظفيها وأيضاً لتسهيل تقديم الخدمات للمستفيدين/ات. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى نقص إمدادات الوقود، وتضرر الطرق والبنية التحتية، وتضرر وسائل النقل. والاضطرار على استخدام وسائل نقل قديمة كالعربات التي تجرها الحيوانات والشاحنات وغيرها من الطرق التقليدية.

وسائل المواصلات المتوفرة غير مناسبة، ومعظمها لم يعتاد الموظفين/ات على استخدامها بل هن مضطرات لها لعدم توفر وسائل المواصلات العادية وأيضاً لتجنب المشي لمسافات طويلة والذي قد يستغرق ذلك أكثر من ساعتين. كما أن الملابس التي ترتديها غالبية الموظفات تحول دون الاستخدام اليسير لهذه الوسائل، كما تتسبب هذه الوسائل وخاصة العربات التي تجرها الحيوانات إلى اتلاف الملابس وتمزيقها وتعريض النساء للإحراج أمام الآخرين.

* " في الحرب اضطرينا نركب على الكارة (العربة التي يجرها حمار أو حصان)، أكثر من مرة جلبابي يتمزق، تعودنا على ذلك لا يتوفر سيارات، والمشي ينهكنا ويكلفنا كثيرا من الوقت"[14]. "رحلة الذهاب إلى العمل والعودة إلى البيت رحلة معاناة"

نقص الوقود وارتفاع أسعاره زاد من تكاليف التنقل وخاصة بين المحافظات، وحتى داخل المحافظة نفسها، فقد يكلف المنظمة حضور اجتماع واحد في محافظة أخرى أكثر من ١٠٠ دولار. أيضاً نقل بضائع أو طرود غذائية وغير غذائية وتوزيعها قد يكلفك أكثر من سعر البضائع نفسها.

نقص وسائل المواصلات، وارتفاع تكلفتها يحد من حرية حركة الموظفين/ات، ويكلفهم الوقت الكثير للوصول إلى أماكن عملهم/ن، ويحد من قدرة المنظمات على الوصول إلى مستفيديها وتقديم الخدمات الإنسانية بسهولة.

* " موظفينا/تنا يعانون كثيرا من التنقل بين مخيمات النزوح، لم يتم امدادنا بالوقود من قبل الوكالات الأممية لأنهم يشترطون أن تكون المنظمات تقدم خدمات (انقاذ الحياة) للإمداد. نوفر مواصلات بالحد الأدنى بما يتناسب مع ما هو مرصود للمواصلات في المشاريع. غلاء أسعار الوقود يجعل العمل مع مكاتب التاكسيات أمر مكلف جداً جداً والازدحام الشديد يزيد ساعات التنقل وتكلفتها[15] "

١٤. أحد الموظفات المشاركات في المجموعة المركزة.

١٥. مقابلة مع الأستاذة/ سحر ياغي، مركز الدراسات النسوية الفلسطينية.

صعوبة الاتصال والتواصل:

يشـــــهد قطاع غزة انقطاعاً للتيار الكهربائي، بعدما قطعت الســـلطات الإسرائيلية إمدادات الكهرباء ونفاد احتياطيات الوقود من محطة توليد الكهـــرباء الوحيدة في القطاع، ولا يزال انقطاع الاتصـــالات ونفاد الوقود الصـــناعي يعوقان جهود العاملين/ات في مجال تقديم المســـاعدات الإنســـانية، بالإضافة إلى ضعف شبكات الانترنت وعدم وصولها للعديد من المنظمات.

تواجه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء صعوبة في التواصل مع موظفيها/اتها بســـبب ضعف شبكات الاتصـالات وخاصة شبكة جوال وايضـاً بسـبب انقطاع شـبكات الانترنت وخاصـة في الأشـهر الأولى للحرب، انقطاع شبكات الاتصـــال والانترنت تؤثر على قدرة المنظمات على الوصـــول والتواصـــل مع موظفيها/اتها وكذلك مع فئاتها المستهدفة.

انعدام الأمن والأمان واستمرار عمليات القصف والهدم في كل مكان يجعل من الصعب على المنظمات الوصول إلى أماكن تنفيذ التدخلات ومراكز الإيواء التي تحتاج إلى الدعم والمســـاعدة، بالإضافة إلى أضرار البنية التحتية المســتمرة والتي تعيق عملية التواصل والتنســيق بين المنظمات.

تحديات تتعلق بالجهات الرسمية:

المنظمات النســوية الحقوقية والتي تقودها نســاء هي منظمات مرخصة لدى الجهات الرسمية كجمعيات أهلية عثمانية أو كشركات غير ربحية.

انتهت صـــــلاحية اعتماد التواقيع البنكية للمنظمات، نتيجة استمرار الحرب، ودخولها الشـــــهر العاشر، مما يُعَطِّل عملياتها المالية، ويمنع عملية التسجيل الطبيعي للحـــركات المالية لها. تجديد اعتماد التوقيع من قبل وزارة الداخلية في رام الله على الحسابات البنكية يتم كل ثلاثة شـهور، تجديد الاعتماد له اجراءاته الخاصـة والتي قد تســـتغرق وقتًا (أسبوع _أسبوعين). كما يشـــترط البنك الحصـول على نسـخة ورقية معتمدة من الداخلية ويرفض أي نســـخة عبر الفاكس او الايميل، الأمر الذي يتطلب تفويض أشـخاص في رام الله للقيام بذلك. كل هذا يعـــرقل عمل المنظمات ويعيق تنفيذ ها لتدخلاتها ومشـاريعها الإنسـانية الطارئة، كما يعطل صرف دفعات الموردين ويؤثر على العلاقة معهم في المستقبل.

أيضًا خلال الحرب انتهت صلاحية مجالس ادارة عدد من المنظمات، وأصـبحت القدرة على تجديد مجالس الإدارة صـــــعبًا، الأمر الذي قد يؤثر على عملية اتخاذ القرارات داخل المنظمة.

أيضـًا المنظمات المرخصـة كشـركات غير ربحية، تواجه تحديات أخرى من خلال تبعيتها لوزارة الاقتصاد. سياسة الوزارة في التعاطي مع هذه الشـركات غير الربحية أثرت سلبًا عليها، وخاصة في ظل انقطاع الاتصـــالات وضعف الانتـــــرنت والذي لم يتم مـــــراعاته من قبل الجهات الرسمية، فحتى يتم صرف منح المشـــاريع المقدمة من هذه المنظمات يجب مخاطبة وزارة الاقتصـــاد، ومن ثم تقوم وزارة الاقتصـاد بمخاطبة الوزارة المختصـة كوزارة شـؤون المرأة أو وزارة التنمية الاجتماعية للموافقة ومن ثم تخضع لموافقة مجلس الوزراء. هذه الإجراءات طويلة ومتعبة للمنظمات كما يقولون في الوضع العادي، فكيف سيكون ذلك في ظروف الحرب[16].

١٦. مقابلة مع الأستاذة/ زينب الغنيمي مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة.

تحديات التمويل:

أبلغت ٥٦ ٪ من المنظمات التي تقودها النساء والتي شملتها الدراسة التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد ثمانية أشهر من تصاعد الحرب، عن انخفاض في التمويل منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وأفادت ٨٨ ٪ منها أنها تواجه تحديات تمويلية كبيرة تؤثر على قدرتها على تقديم الخدمات المنقذة للحياة لمن هنّ في أمس الحاجة إليها، وهذا بالرغم من المكانة والثقة واسعة النطاق التي تتمتع بها في المجتمع إضافة إلى ما تتمتع به من إمكانية وصول فريدة من نوعها خاصة إلى النساء والفتيات. ٥٦ ٪ من المنظمات التي شملتها الدراسة شهدت انخفاضًا في التمويل.

تلقى عدد من المنظمات إشعارات بتعليق دفعات التمويل أو بإلغاء التزامات التمويل بالكامل. كما علق بعض المانحين الدفعات بسبب مخاوف بشأن قدرة المنظمات على الوصول إلى الأموال وسط إغلاق البنوك والأزمة النقدية والإجراءات المصرفية الصعبة. كما توقف التمويل من قبل بعض حكومات الدول المانحة لأسباب سياسية، فقد أشارت أكثر من منظمة إلى وقف تمويل مشاريع كانت تمول من قبل ممولين قبل ٧ أكتوبر.

> * " تم إيقاف مشاريع ممولة من الحكومة الألمانية والسويدية والفرنسية والتي تبنت أيقاف التمويل سياسيا، في المقابل هناك ممولين جدد[18] "

تمويل التدخلات الإنسانية هو تمويل معتمد على المشاريع قصيرة المدى والتي تصل في أحسن أحوالها إلى ٦ شهور، الأمر الذي لا يتلاءم مع الحالة الفلسطينية من حيث أنها تعيش في حالة أزمة وصراع طويل وأيضاً بسبب استمرار الحرب إلى ما يقارب العام.

لم يتم إحداث تغييرات جوهرية على اجراءات ومتطلبات التمويل لدى كثير من الممولين، بما فيها نماذج طلبات المنح، وأيضاً الوثائق المرافقة لذلك، والتقارير المطلوبة وغيرها بما يتلاءم مع حالة الحرب والنزوح المستمر للمنظمات وللعاملين/ات فيها، وأيضاً نتيجة لعدم توفر الكهرباء والانترنت.

لم يطرأ أي تغيير على حصة التمويل التي تقدم للمنظمات من قبل بعض المانحين على الرغم من التغيير الكبير في حالة الفئات المستهدفة واحتياجاتها.

أيضا ذكرت المنظمات بأن هناك بطء في إتمام إجراءات الحصول على تمويل لدى بعض الممولين، والتعاطي مع الأمر وكأن الوضع طبيعي.

غالبية المنظمات التي تم اجراء مقابلة معها لا تحظى بالتمويل المستدام والأساسي Core Fund الذي يسمح لهذه المنظمات بالاحتفاظ بالموظفين/ات والاستجابة الإنسانية السريعة، وبما يساهم في زيادة جودة الاستجابة الإنسانية وتوسيع نطاق التدخلات البرامجية.

تحليل التمويل حتى عام ٢٠٢٣ يكشف النداء العاجل أن ٠.٠٩ ٪ فقط من التمويل ذهب مباشرة إلى منظمات حقوق المرأة المحلية[19].

في ذات السياق كان هناك استجابة سريعة وإيجابية من قبل عدد من الممولين، الذين استمروا في تقديم الدعم لشركائهم، ومنهم من قام بفتح شراكات مع منظمات جديدة لم يكن يدعمها قبل الـ ٧ أكتوبر، وآخرين زادوا الحصة التمويلية للشركاء مقارنة بما قبل ٧ أكتوبر، استجابة للظروف الطارئة. كما كان هناك مرونة لدى عدد منهم بالسماح بإجراء التعديلات اللازمة على الأنشطة والتدخلات لتكون أكثر استجابة لحالة الطوارئ.

---

١٨. مقابلة مع الأستاذة/ فريال ثابت، مديرة مركز صحة المرأة البريج التابعة لجمعية الثقافة والفكر الحر خانيونس.

١٩. UN Women Gender Alert – June 2024

مشاركة محدودة في المجموعات العنقودية:

غالبًا ما يتركز مشـــاركة المنظمات النســـوية المحلية العاملة في فلســـــــطين في مجموعة الحماية (Protection)، والمجموعة الفرعية GBV، وهذا يجعل آفاق مشـاركة المنظمات النسـوية في العمل الإنسـاني محدودة بما فيها المشـــــــاركة وصنع القرار وتحديد الأولويات، ويقلل ذلك من فرص المنافسة على التمويل المتاح ضمن التمويل الإنســـــاني في مجموعات مثل الصـــحة والتعليم والأمن الغذائي والإيواء وغيرها من مجموعات العمل القطاعـــي والتـــي تمثل الهياكل والعمليات والمبادئ والالتزامات المتعلقة بتنســـيق العمل الإنساني والاستجابة الإنسانية الشاملة.

في الوضع الطبيعي لم تكن مشـــــــاركة المنظمات النسـوية الحقوقية والتي تقودها النسـاء بالمسـتوى المطلوب، فتمثيل المنظمات ومن يمثلها غيـر كافـي وغير موجود في كل القطاعات، فنادرًا ما يعترف الفاعلون الدوليون بأن منظمات WLOs و WROsالمحلية بأهمية مشـاركتها في كافة المجموعات والعناقيد وأن عدم وجود كتلة أو حيز كافي من النســـــاء في هياكل التنسـيق والمشـاورات يؤدي إلى نتائج غير متكافئة بين الجنسـين في تقييمات الاحتياجات الإنسـانية وعمليات صنع القرار الأخرى. كما لا زال حضـــــــور الاجتماعات المـتعلقة بالمجموعات العـنقودية والمواظـبة علـيها يشـكل تحديًا كبيرا لكثير من المنظمات وخاصة عندما يتطلب الأمر تخصيص موظف/ة لحضور كل مجموعة.

تحديات الأمن والسلامة:

المنظمات النسـوية الحقوقية والتي تقودها نساء ليس بمقدورها توفير الأمن والســـــلامة لنفســـــها ولموظفيها/اتها، فهي نفســها مســـتهدفة ومعرضة للهجمات الإسـرائيلية، وهي لا تملك القدرة الكافية على مسـاعدة موظفيها/اتها على التعامل مع الوضع الأمني والتحرك بمخاطر أقل. إن الوضـــع العام في قطاع غزة محفوف بالمخاطر للغاية، وجميع الأشخاص الموجودين علـــى الأرض، بما فـــي ذلك عمال الإغاثة (المحليين والدوليين) معرضون بنفس القدر لهذا الخطر.

المنظمات أيضـــــــاً غير قادرة على حماية ممتلكاتها ومواردها ومرافقها، بســـبب استمرار حالة انعدام الأمن والقصف والاستهداف العشوائي والممنهج.

المنظمات تركت مقراتها تحت القصـف وأخذت معها ما يمكن أخذه بسـبب ضيق الوقت وعدم توفر وسائل نقل مناســـبة، وما تبقى وهو كما ذكر الكثير هو الكم الأكبر تعرض للنهب والسرقة والتدمير.

المنظمات غير قادرة على توفير أي شـكل من أشـكال الحماية لجمهورها المســـــتهدف، فهي وكغيرها من منظمات المجتمع المدني تعمل في أوضـــاع خطرة غير آمنة، تتحرك وتقدم العون دون أي حماية.

تحديات تتعلق بتدخلات المنظمات:

المنظمات النســـوية الحقوقية والتي تقودها نســـاء أظهرت مرونة عالية وقدرة على الاستجابة الســـريعة وتكييف تدخلاتها لتلبـية الاحـتياجات الفورية والعاجلة لفئاتها المستهدفة. وقد لعبت ولازالت تلعب دورًا حيويًا في تقديم المســـاعدات الإنســـانية، وحماية الفئات المتضـررة والهشـة، وتسـاهم جهودها بشـكل كبير في تخفيف المعاناة وبناء القدرة على الصـــمود لدى الفئات التي تستهدفها.

منذ ٧ أكتوبـــر ومنظمات المجتمع المدنـــي بما فيها المنظمات النســـوية والتي تقودها النســـاء تعمل على توفير الخدمات الأســـاســـية المنقذة للحياة مثل توزيع الطرود الغذائية وغير الغذائية، وتقديم المســـاعدات الـنقدية، والخدمات المـتعلقة بالحماية، مـثل خدمات الاستشـارة المتعددة القطاعات وجهًا لوجه أو عن بعد، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، ومسـتلزمات الكرامة وغيرها من التدخلات الانسـانية. هذا بالإضافة إلى استمرار عدد من هذه المنظمات في تنفيذ بعض الأنشـــطة ذات الطابع غير الإغاثي ولكنه بروح العمل الانســـــاني الإغاثي مثل اجراء التقارير السـريعة، والأوراق البحثية، وتوثيق قصـص أثناء الحرب واعداد البيانات وتصدير البيانات وأوراق الموقف وغيرها من أنشطة المناصرة.

لم يكن أمر قيام المنظمات بدورها في الاســـــتجابة الانســـانية صعبًا كما أشارت المنظمات، فمنذ أكثر من ١٧ عامًا وقطاع غزة في حالة حصار مشدد وتعرض لأكثر من عدوان. المنظمات تملك الخبرة ولديها الاســتعداد وإن كانت هذه الحـــرب لا يمكن مقارنتها بأي حـــرب أو عدوان مضى، فهي منخرطة بالفعل في أعمال الاستجابة لحالات الطوارئ.

هناك عدد من التدخلات التنموية أو التي لا تصنف كتدخلات إنسانية وخاصة في بداية الحرب كأنشطة التدريب وبناء القدرات وخاصة العاملين/ات لدى القطاع الرسمي وجهات إعمال القانون أصبح صعبًا القيام بها أثناء الحرب. أيضًا خدمات الترافع المجاني عن النساء أمام المحاكم توقف بخروج المحاكم ومنظمات العدالة عن الخدمة، وجارى حل كثير من القضايا بطرق الوساطة الممكنة. أيضًا من التدخلات التي توقفت بشكل كامل منذ بداية الحرب وتم استئناف العمل بها في الشهر العاشر للحرب هي خدمة الإيواء للنساء المعنفات والتي حياتهن مهددة بالخطر.

التحدي الأكبر الذي تواجهه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء هو التحدي المتعلق بزيادة مضاعفة في الطلب على الخدمات الإنسانية مقابل عدم كفاية التدخلات الإنسانية، بمعنى أن حجم التدخل لا يساوي حجم الاحتياجات. أيضاً تواجه المنظمات صعوبات في توفير المواد والبضائع والمستلزمات اللازمة للقيام بدورها سواء على مستوى العمليات التشغيلية للمنظمة أو على مستوى الخدمات التي تقدمها للجمهور، فقد لا يتوفر في الأسواق محتويات الطرود الغذائية وغير الغذائية في الأسواق المحلية.

تحديات تتعلق بالسيولة:

أشارت سلطة النقد في بيان صادر عنها بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٤، إلى وجود أزمة غير مسبوقة في وفرة السيولة النقدية بين أيدي المواطنين وفي الأسواق في قطاع غزة، وتفاقمت الأزمة مع خروج معظم أجهزة الصراف الآلي عن الخدمة وتعذر فتح ما تبقى من فروع للقيام بعمليات السحب والإيداع في محافظات القطاع كافة، بسبب القصف والظروف الميدانية القاهرة وانقطاع التيار الكهربائي والواقع الأمني.

يلجأ موظفو/ات المنظمات وكغيرهم من المواطنون/ات في قطاع غزة إلى طرق أخرى للحصول على النقد بعد صعوبة الحصول عليه من الصراف الآلي أو البنوك، حيث يضطر البعض لاستلام رواتبهم ببطاقتهم البنكية مقابل "عمولة" من الصرافين، أو من بعض التجار وأصحاب رؤوس الأموال، وهذا يعرضهم للاستغلال وخسارة كبيرة من الراتب أو الأموال عند استلام النقد بالنسبة للمواطنين.

كما يشكل نقص النقد وارتفاع نسبة العمولة عائقًا أمام المنظمات وأمام تقديم المساعدة للفئات المتضررة من السكان، وللتخفيف من وطأة الأوضاع المعيشية. فبرغم الأسعار المرتفعة جدًا والخيارات المحدودة، إلا أن المنظمات نفذت الكثير من النشاطات كتوزيع الطرود الغذائية أو المساعدة النقدية بالرغم من الصعوبات التي كانت على الحوالات البنكية وسحب المبالغ مقابل عمولة مرتفعة قد تصل من ٢٠٪ إلى ٣٠٪.

تواجه المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء مثلها مثل سائر المنظمات صعوبات إدارية وتنظيمية وعقبات مالية تتمثل بشكل أساسي بقلة السيولة المالية وما نتج عنها من تغير في سعر الصرف[20]. تسبب نقص السيولة في تعثر عدد من الأنشطة الاقتصادية بحيث يعرقل عمليات الشراء والبيع، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة التأخر في تسديد الديون على نحو يزيد في مخاطر الأزمات المالية.

٢٠. السيولة المالية: هي مفهوم اقتصادي يشير إلى قدرة المنظمات إلى الوفاء بالتزاماتها من خلال الأصول القابلة للتداول، أي أن السيولة بمفهومها العام تعنى كمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة، مضافًا إليها ما يمكن الحصول عليه من إيرادات.

التوصيات:

- وقف حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والسماح بإدخال المساعدات وفتح المعابر وفتح ممرات إنسانية حتى تتمكن المنظمات من الاستجابة لاحتياجات فئاتها أثناء وبعد العدوان.
- توفير التمويل المؤسسي للمنظمات التي تقودها النساء في غزة لتمكينها من استعادة قدراتها التشغيلية وخدماتها، وينبغي أن يشمل ذلك مساعدتها في تغطية تكاليف إيجار مكاتبها، ودعم إصلاح الأضرار، ودعم تأثيث مكاتبها وتجهيزها. كما ينبغي أن يشمل ذلك أيضًا تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لفرقها بما في ذلك العلاج من الصدمات[21].
- تعزيز التنسيق والتشبيك بين المجموعات العنقودية وكذلك المنظمات الأهلية والنسوية لتفادي حدوث الازدواجية ومنع التضارب وضمان وصول المساعدات الإنسانية والخدمات المقدمة للجميع.
- دمج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وتسهيل وصول النساء إلى المساعدات الإنسانية.
- ضمان مشاركة المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء في لجان الطوارئ وأي جهود رسمية لإدارة وتنظيم العمل الإنساني.
- تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء في مجال التأهب والاستجابة والتنسيق للمنظمات، لا سيما خلال الحروب والنزاعات. والعمل على تعزيز صمود العاملين/ات في المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء.
- العمل على إزالة أو تقليل العراقيل التي تحد دون شراكة المنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء مع باقي شركاء العمل الإنساني المتاحين بما في ذلك الجهات المانحة وهيئات التنسيق الإنساني.
- الاستفادة بشكل أكبر من أدوات التمويل التي تزيد وتحسن المساعدة المقدمة من قبل المستجيبين المحليين والوطنيين، مثل خطة الاستجابة الإنسانية HRP والصناديق الإنسانية المجمعة HPF.
- توسيع نطاق المناصرة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة لزيادة الدعم المالي والتقني للعمل الإنساني، والتدخلات المتعلقة بالاستجابة للأزمات.
- تشجيع التمويل المستدام والأساسي Core Fund الذي يسمح للمنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها نساء الاحتفاظ بالموظفين/ات وبناء القدرات الفنية، مما يساهم في زيادة جودة الاستجابة الإنسانية وتوسيع نطاق التدخلات البرامجية.
- تحديد حصص التمويل للمنظمات النسوية الحقوقية والتي تقودها النساء، أو إنشاء آليات تمويل محددة بهدف توفير التمويل المباشر لها.
- تشجيع الجهات المانحة والجهات الفاعلة الدولية بحيث تتبنى إجراءات أكثر مرونة وتبسيط إجراءات وطلبات التمويل للمنظمات المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والتحديات التي تواجه هذه المنظمات وخاصة أثناء الحرب، وأيضاً تبسيط إعداد التقارير (مواعيد نهائية أكثر مرونة، وتبسيط اللغة في المقترحات ونماذج التقارير).
- الضغط على دولة الاحتلال لإدخال النقود والسيولة النقدية إلى قطاع غزة، وإبقاء وضع السيولة النقدية سليمًا لتتمكن المنظمات من الوفاء بالتزاماتها تجاه العاملين/ات والفئات المستهدفة والموردين.

٢١. UN Women Gender Alert – June 2024